الأمم المتحدة

A/64/PV.115

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **١١٥**

الثلاثاء ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

بند جدول الأعمال ١٦ (تابع)

قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/64/906)

الرئيس: بهذه الرسالة تم إبلاغي برغبة حكومة فنزويلا البوليفارية في الانضمام إلى عضوية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأذكر الأعضاء بأنه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د-٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ فإن الجمعية العامة هي التي تعين أعضاء هذه اللجنة.

والاقتراح المطروح على أعضاء الجمعية العامة هو ضم جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى عضوية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توسيع عضوية هذه اللجنة بتعيين جمهورية فنزويلا البوليفارية عضواً فيها؟

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

السيدة هيرنانديز توليدانو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أعتذر عن تغيب سفير بلدي مؤقتاً عن القاعة، وأود الإعراب عن موقف كوبا بالنيابة عنه.

تشيد كوبا بالقرار الذي اتخذته الجمعية بالموافقة رسمياً على ضم جمهورية فنزويلا البوليفارية عضوا كامل العضوية باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتؤيد كوبا، التي كانت واحداً من الأعضاء العشرين المؤسسين للجنة عام ١٩٧٥، زيادة عضوية اللجنة. وهذا يعكس الدعم الدولي المتنامي للجهود الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية. لقد اتخذت جمهورية فنزويلا البوليفارية تاريخياً موقفاً حازماً في دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ضد الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية، ولصالح السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونحن واثقون من أن عضوية فنزويلا ستسهم في تعزيز اللجنة، وفي نجاحها في الاضطلاع بمسؤولياتها الجسيمة. وثمة الكثير مما يجب القيام به، ولا تزال العقبات ضخمة. بيد أننا نؤمن بأن ثمة نهاية لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية، الذي يعود إلى عام ١٩٦٧، وبأنه ستقوم دولة مستقلة لفلسطين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وستكون عاصمتها القدس.

السيد ـــ (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به للتو ممثل كوبا. ونحن نرحب بعضوية فنزويلا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونحن واثقون تماما بأن جمهورية فنزويلا الشقيقة ستسهم إسهاماً عظيماً في نجاح اللجنة.

الرئيس: بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في هذه المرحلة من البند ١٦ من جدول الأعمال.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع القرار (A/64/L.55/Rev.1)

الرئيس: أود تذكير الأعضاء بأن الجمعية العامة ناقشت هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة السادسة والعشرين المعقودة في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن ليعرض مشروع القرار (A/64/L.55/Rev.1).

السيد العود (اليمن): باسم مجموعة السبعة سبعين والصين يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/64/L.55/Rev.1 المعنون ”تمديد الفترة الانتقالية التي تسبق شطب ساموا من قائمة أقل البلدان نمواً“.

لقد عانت ساموا من خسائر مادية وبشرية غير مسبوقة نتيجة لأمواج تسونامي التي حدثت بالمحيط الهادئ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وبموجب مشروع القرار المعروض علينا، سوف تقرر الجمعية العامة تمديد الفترة الانتقالية، التي تستفيد منها ساموا حالياً ضمن البلدان الأقل نمواً، لمدة ثلاث سنوات. وقد قام شركاؤنا بمناقشة القرار، ويسعدني إبلاغكم بأننا تمكنا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه.

واسمحوا لي أن أشكر كل الوفود على المرونة والتعاون التي تحلت بها خلال مناقشة هذه المسألة.

الرئيس: تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/64/L.55/Rev.1 المعنون ”تمديد الفترة الانتقالية التي تسبق شطب اسم ساموا من قائمة أقل البلدان نمواً“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.55/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/64/L.55/Rev.1 (القرار ٢٩٥/٦٤)

الرئيس: قبل أن أعطي الكلمة لمن يودون الإدلاء ببيانات شرحا للموقف، أود التنبيه إلى أن مدة البيانات محدودة بعشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مواقعها.

أعطي الكلمة الآن لممثل ساموا.

السيد اليسايا (ساموا): سيظل يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ محفوراً إلى الأبد في ذاكرتنا الوطنية وفي ضميرنا. ذلك اليوم كان يوما مصيريا في تاريخنا المدون، عندما عصفت الكارثة الطبيعية الفتاكة بجزء من ساموا. لقد حدث الإعصار الآسيوي فجأة ودام وقتا قصيرا للغاية، لكن عواقب غضبه كانت وخيمة تشهد عليها الذكريات المؤلمة

والقصص المروعة لمن بقوا على قيد الحياة، فندوب الجراح التي مست أرواحهم ستبقى في ذاكرتهم مدى الحياة.

لقد أزهقت أرواح بريئة لـ ١٤٣ إنسانا – أغلبهم من النساء وكبار السن والأطفال – و لم يبق لهم أثر، وحُرموا من كل ما يليق بإنسانيتهم من كرامة وقيم. وتحولت أكثر من ٥٠٠ أسرة إلى مشردين ونازحين بلمح البصر. وتعرضت للتدمير مرافق البنية التحتية الباهظة التكاليف والممتلكات العامة والخاصة التي بنيت بشق الأنفس. وفجأة بدت آفاق اقتصاد ساموا ضعيفة ومستقبلها غامضا.

في عام ٢٠٠٧ قررت الجمعية العامة ترقية ساموا من فئة البلدان الأقل نموا بحلول كانون الثاني/يناير من هذا العام. ولكن بعد مرور سنة على بدء الفترة الانتقالية بدأ اقتصاد ساموا يعاني فعلا من انكماش شديد بسبب الكساد العالمي. وينبغي ألا يغيب عن البال أن الأزمة الاقتصادية العالمية والإعصار الآسيوي وقعا كلاهما بعد اتخاذ الجمعية القرار بشأن مسألة الترقية. لذا نقول ببساطة إن الأزمتين ما كانتا محتملتين ولا متوقعتين وإن وطأتهما المضاعفة لم تدخل في الحسابات عندما وضع قرار عام ٢٠٠٧ واعتُمد. وإذا ألقى المرء نظرة على تعاقب الأحداث في ذلك الوقت سيتذكر قولا شائعا مفاده إن الإنسان لئن كان باستطاعته أن يخطط حسبما يرتئي وأن يتخذ القرارات حسبما يشاء فإن الطبيعة لا يمكن دائما التأثير عليها أو إجبارها على الإذعان.

وفي ظل الانتهاء الوشيك في كانون الأول/ديسمبر للفترة الانتقالية لخروج ساموا من فئة البلدان الأقل نموا، وبالاقتران بالتكاليف الباهظة للتعمير المرتبط بالإعصار الآسيوي، والتي تبلغ ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لساموا، لا غرابة في أن حكومتنا وجدت نفسها مضطرة لأن تسترعي نظر الجمعية العامة إلى وقائع الحال هذه، ولأن تطلب منها تمديد الفترة الانتقالية.

ذلك هو أساس وخلفية القرار ٦٤/٢٩٥. إن الحاجة إلى تمديد يتناسب وجسامة مهام التعمير المطلوبة كانت حقيقية. لذلك كان مناسبا جدا أن تعطي الجمعية لساموا، باعتمادها القرار اليوم بتوافق الآراء، هبة قوس قزح الأمل بدلا من إعصار اليأس. وبعد ثلاثة أسابيع من هذا اليوم بالضبط ستنظم حكومة ساموا وشعبها أنشطة وطنية تذكارية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لهذا الفصل المأساوي من تاريخنا. وذلك اليوم لئن كان يوم تأبين لإحياء ذكرى أولئك الذين أودى الإعصار الآسيوي بحياتهم، فإنه سيتيح أيضا فرصة سانحة لتقديم الشكر على الولادة الجديدة لجزيرة منكوبة وللانتصار التدريجي لروح الإنسان على عوامل الطبيعة المؤذية.

وعلى نفس المنوال اسمحوا لي أن أسجل رسميا امتنان ساموا للذين أبدوا قيادة حازمة وقدموا لها الدعم. فلولا تلك القيادة لكان اعتماد القرار بتوافق الآراء اليوم محل شك. وثمة ممثل أو ممثلان ضمن تلك الفئة يستحقان التنويه بهما. أولا، الممثل الدائم لنيبال، بصفة بلده رئيسا لمكتب تنسيق مجموعة البلدان الأقل نموا، فقد كان جهده حاسما في تيسير قرار المجموعة بأن تعتبر مشروع قرارنا مشروعها. وعلاوة على ذلك أفلحت بعثته في تأمين موافقة مجموعة السبعة والسبعين والصين على تأييد مشروع القرار.

ثانيا، الممثل الدائم لليمن، بصفة بلده رئيسا لمجموعة السبعة والسبعين والصين، وبدعم مقدر من موظفيه، فهو لم يتعامل مع مشروع القرار كما لو كان قرار مجموعته فحسب وإنما تفاوض عليه بنجاح مع المجموعات الأخرى في الأمم المتحدة لكفالة أن تكون النتيجة قرارا لا ينطوي على نقاط خلافية وأن يحظى بالتأييد الإجماعي.

ثالثا، أود أن أشكر شركاءنا الإنمائيين، الذين لم يتفهموا فحسب التحديات الفريدة التي نواجهها،

وإنما قدموا لنا الدعم أيضا عندما كنا في أمس الحاجة إليه. والمجموعات التفاوضية الأخرى، التي كان دعمها حيويا بنفس القدر لمنحنا التمديد، وقفت إلى جانبنا و لم تخيب ظننا.

أخيرا وليس آخرا أنتم، السيد الرئيس، ومكتبكم، فقد تعاطفتم معنا وعملتم على إرضائنا وأديتم دورا تيسيريا لكفالة وضع مصدر اهتمام ساموا ذي الأولوية في مكان الصدارة وحسم المسألة بنجاح أثناء رئاستكم. فرغم جدول أعمالنا الحافل بالبنود في هذه الدورة ثابر مكتبكم، إلى جانب شعبة شؤون الجمعية العامة، من أجل أن يدرج البت في قرارنا في قائمة منجزات الدورة الرابعة والستين.

نشكر جميع الذين خصصتهم بالذكر وكذلك العضوية الأوسع للأمم المتحدة على تصويتهم الإجماعي بالثقة بنا وعلى إعطاء ساموا المجال والوقت المطلوبين كثيرا لكفالة أن يؤدي انتقالنا السلس إلى ترقية متينة مستدامة من فئة البلدان الأقل نموا في غضون ثلاث سنوات.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الوحيد في شرح الموقف في أعقاب اعتماد القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تختتم نظرها في البند ٤٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٤ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/64/819)

مشروع قرار (A/64/L.62)

الرئيس: والآن أعطي الكلمة لممثل جورجيا ليتولى عرض مشروع القرار A/64/L.62.

السيد لوميا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم أود أن أعرض مشروع القرار A/64/L.62 عن حق الجورجيين المشردين داخليا واللاجئين في أن يعودوا أخيرا إلى ديارهم بأمان وكرامة.

على مر السنوات الـ ١٧ الماضية طرد أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ إنسان من المنطقتين الجورجيتين أبخازيا وتسخنفالي/أوستيا الجنوبية. وقد هدمت منازلهم أو بيعت ومزقت أسرهم ومجتمعاتهم المحلية إربا. ورغم المناشدات التي لا حصر لها من قبل المجتمع الدولي ورغم الجهود التي لا تكل لحكومة جورجيا، حيل بين أولئك الرجال والنساء والأطفال والعودة إلى ديارهم.

وإجمالا، يمثل الأشخاص المشردون داخليا نسبة هائلة تصل إلى ٧٥ في المائة من سكان أبخازيا وتسخنفالي/أوستيا الجنوبية في فترة ما قبل الحرب. ومما يشهد على طبيعة الروح الإنسانية التي لا تقهر أنهم ما زالوا يعيشون اليوم على الأمل في مستقبل أفضل. وإن طول المدة التي قضوها بعيدا عن ديارهم وعن أراضيهم لم تخفف أبدا من رغبتهم في رؤيتها ثانية. وكلهم جميعا يضمرون في قلوبهم الحلم بالعودة إلى جذورهم وإلى التراب الذي ترعرعت فيه أجيال أسلافهم، وبمشاطرة كل ذلك مع أطفالهم. ولا شك في أننا جميعا ستراودنا نفس المشاعر الطاغية بالخسارة الفادحة لو كنا في أحوال مماثلة.

المشردون ينتمون إلى شتى الخلفيات الطائفية والدينية واللغوية والثقافية، بمن فيهم الأرمن والإستونيون والجورجيون واليونان والأوكرانيون. ويوجد في صفوفهم مسيحيون ومسلمون ويهود. وثمة شيئان على الأقل يوحدان بينهم. الأول هو حقيقة أنهم عاشوا وعملوا وتحابوا في نفس

المدن والقرى. وهم مرتبطون بهذه الأمكنة برباط عاطفي وروحي لا ينفصم. كما تربط بينهم أيضاً تجربتهم المشتركة بوصفهم ضحايا لتطهير عرقي عنيف – وتلك حقيقة أقامت الدليل عليها، وأكدتها، وأدانتها هيئات دولية لها مصداقيتها، ومن بينها هذه الهيئة.

وهذه ليست المرة الأولى التي نقدم فيها مشروع القرار هذا. فخلال السنوات الثلاث الماضية، أحاط ممثلو الدول المجتمعون هنا علماً بالتفاصيل المتعلقة بالمصاعب التي تواجه المشردين داخلياً واللاجئين في جورجيا. ومنذ اعتماد قرار مماثل العام الماضي (القرار ٦٣/٣٠٧)، لم تتغير الحالة على الأرض. فلا يزال الأشخاص المشردون داخليا واللاجئون غير قادرين على العودة. وبعضهم لا يزالون يعيشون في الملاجئ، وآخرون يعيشون مع أقاربهم. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة إدماجهم في المجتمع بشكل تام، فإن المصاعب والآلام لا تزال باقية.

لم تتمكن إلا قلة قليلة، تتحلى بالشجاعة، من العودة إلى ديارها. و لم تقع حالات العودة العفوية إلا في المناطق المجاورة مباشرة لخط الاحتلال. ولا يزال هؤلاء الأشخاص الشجعان يعانون الخوف من انعدام الأمن، وعدم المساواة، ويعيشون تحت التهديد بالطرد، والتجنيد والتجنيس القسريين، وإضاعة هويتهم العرقية، وحرمانهم من حق التعليم باستخدام لغتهم الأم. فضلاً عن ذلك، اتخذت السلطات المسيطرة فعلياً تدابير تحرم هؤلاء الأشخاص من حقهم في حرية الحركة.

ونعتقد جازمين بأن المأساة الصامتة التي يعيشها هؤلاء الناس تشكل سبباً كافياً لكي ينظر المجلس مجدداً في هذه المسألة. وفي ذلك السياق، حث السيد والتر كيلين، ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً كل الأطراف على:

”اتخاذ كل الخطوات التي تكفل للأشخاص الذين نزحوا نتيجة للصراعات الأخيرة والماضية القدرة على التمتع بحقهم في العودة الطوعية إلى منازلهم السابقة بأمان وكرامة“ (A/HRC/13/21/Add.3، المرفق ٣، الفقرة ٤٧).

ومن رأينا أن الإبقاء على هذه المسألة ضمن جدول أعمال الجمعية العامة هو إحدى الخطوات المهمة التي تسهم في إمكانية عودة الأشخاص المشردين.

ومن الأدوات المهمة التي يوفرها مشروع القرار هذا، التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية بشأن أحوال اللاجئين والمشردين داخلياً. ويعد هذا التقرير الإجرائي تدبيراً من تدابير الشفافية، وأداة مهمة للالتزام الدولي تجاه مصير مئات الألوف من الأشخاص النازحين. وما هو أكثر أهمية من ذلك، على أي حال، أن مشروع القرار المعروض علينا يتوافق مع الرسالة الإنسانية للجمعية العامة. وهو يرسل إشارة قوية إلى كل أولئك الذين أكرهوا على النزوح في بلدي، ومن هم في مثل ظروفهم في جميع أنحاء العالم، فحواها أن المجتمع الدولي يقف إلى جانبهم. ونحن مقتنعون أيضاً بأن مشروع القرار سيعطي دفعة إيجابية لعملية جنيف الجارية حالياً.

وبالرغم من عدم تحقيق تقدم خلال السنوات الماضية، فإن مئات الألوف من اللاجئين والمشردين داخلياً في جورجيا يضعون مجدداً أملهم في هذه الجمعية، آملين أن تتخذ قراراً مفيداً. وكل ما يملكونه، إلى جانب ذلك الأمل، أشياء عاطفية صغيرة تذكرهم بسني حياتهم السابقة، مثل الصور الفوتوغرافية التي بدأت تنطمس ملامحها، ومفاتيح البيوت التي ربما تكون قد بيعت، وذكرياتهم. ونحن، بوصفنا مجتمعاً من الدول، يتعين أن يكون لنا أثر إيجابي كلما كان ذلك ممكنا. وأعتقد أن هذه واحدة من تلك الحالات.

وللجمعية العامة مسؤولية أصيلة في الاستجابة لنداء اللاجئين والمشردين داخلياً الصامت. وأدعو الجمعية للتصويت تأييدا لاعتماد مشروع القرار.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): للأسف لا علاقة لمشروع القرار A/64/L.62، المعروض على الجمعية العامة، بالأهداف الإنسانية النبيلة، والشواغل التي يشير إليها مقدموه. علاوة على ذلك، فإن بواعث هذه المبادرة سياسية محضة، وهي تقوم على حسابات قصيرة الأجل من جانب الطرف الجورجي، الذي يسعى إلى التملص من أي مسؤولية عن الحالة الناشئة تحديداً بسبب سياسات الحكومة الجورجية، التي بلغت ذروتها بالهجوم على المدنيين في تسخينفالي في عشية ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

إن مشروع القرار لا علاقة له بالواقع. فالقائمون على هذه المبادرة، يرفضون بعناد – وهذا أقل ما يمكن قوله – الاعتراف بوجود أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بوصفهما دولتين مستقلتين. إن تبليسي، بموقفها العدائي، هي التي قبرت إلى الأبد فكرة إمكانية عودة هذه الشعوب إلى دولة موحدة. وما خلق الحالة في جنوب القوقاز ليس مؤامرة أجنبية غامضة، بل أعمال نظام ساكاشفيلي.

وفيما يخص توصيات مشروع القرار، فإنها غير واقعية مطلقا من الجانب العملي. فعلى سبيل المثال، أُشير إلى فكرة إعداد جدول زمني للعودة المبكرة للاجئين والمشردين داخلياً. إن معدي المشروع لم يطلعوا على تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/64/819) الذي يتطرق لهذه المسألة. وإلا، فإن عليهم الرجوع إلى الفقرة ٣٣ من التقرير، التي تقول:

”من السابق للأوان في هذه المرحلة في ضوء البيئة السائدة واستمرار المناقشات بين الأطراف بشأن مسائل الوضع القانوني، وضع جدول زمني للعودة الطوعية لجميع أولئك اللاجئين والمشردين داخليًا الذين يرغبون في استعمال هذا الحق“.

ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن يسبب ضرراً فادحاً للمناقشات الجارية في جنيف، والتي ننظر خلالها في حالة اللاجئين والمشردين داخلياً. ويفهم الطرف الجورجي هذا تماماً، لكنه يصر بعناد على متابعة مبادرته. فضلاً عن ذلك، كما قال الأمين العام في تقريره، فإن عملية جنيف، التي يشارك فيها الطرفان الأبخازي والأوسيتي الجنوبي، هي الوحيدة التي تكفل المضي قدماً.

من الواضح أن هذه ليست محاولة لتخفيف حالة أولئك الذين يجدون أنفسهم مضطرين للنزوح قسراً. ولن يكون من شأن اعتماد مشروع القرار إلا صرف الانتباه عن التدابير الواقعية والعملية التي يجري اتخاذها في المنطقة. فهو لن يعزز تدابير بناء الثقة بين الأطراف الجورجية والأبخازية والأوسيتية الجنوبية، وهو أمر لا بد منه لتسوية المسائل الأخرى، بما في ذلك موضوع اللاجئين والمشردين داخلياً. وعلى الجميع أن يفهموا ذلك، بغض النظر عن تقييمهم السياسي للحالة في المنطقة.

وأخيراً، في ضوء كل هذه الاعتبارات، يود وفد الاتحاد الروسي أن يقترح عدم البت في مشروع القرار، وأن يجري التصويت على هذا الأساس. وإن الجمعية العامة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة برفضها النظر في مثل هذه المبادرة المسيسة والتصادمية، تقدم للاجئين والمشردين داخلياً في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أكثر بكثير مما لو صوتت مؤيدة النص المشين المقترح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اقترح ممثل الاتحاد الروسي، بموجب أحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، عدم البت في مشروع القرار A/64/L.62. وفيما يلي نص المادة:

”لأي ممثل، أثناء مناقشة أية مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث، ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته. ثم يطرح الاقتراح فوراً للتصويت“.

بناء عليه أدعو الوفود الراغبة إلى الكلام إما في تأييد الاقتراح أو معارضته. ولن يكون هناك أكثر من وفدين اثنين يتكلمان في تأييد الاقتراح ولا أكثر من وفدين للكلام في معارضته.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد نيكاراغوا اقتراح عدم اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/64/L.62، الذي قدمه ممثل الاتحاد الروسي. ونعتقد أن المبادرات بشأن مسائل هامة مثل مساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين ينبغي أن تكون نتاجا لتوافق عام في الآراء وثمرة لعملية مفتوحة وشفافة وتشاركية، لا سيما فيما بين الأطراف المعنية. ونفهم أن المحادثات الجارية في جنيف تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة ينبغي أن تظل أفضل محفل لمعالجة المسائل التي لا تتعلق بالأمن والاستقرار في المنطقة فحسب، بل بالمشاكل الإنسانية أيضا، بما في ذلك المشاكل المتصلة باللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم سيقوض بصورة كبيرة المناقشات الجارية في جنيف. فهذه المبادرات تسعى إلى تعزيز تدابير جزئية لا تجسد سوى آراء طرف واحد من الأطراف المعنية. ولن تثمر النتائج الإيجابية المطلوبة لهذه المسألة أو تساعد على إيجاد بيئة من الثقة المتبادلة بين الأطراف. ولذلك يؤيد وفد نيكاراغوا اقتراح عدم اتخاذ إجراء ويدعو جميع الوفود الأخرى إلى تأييده.

السيد أوفيسانكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يلاحظ فد بيلاروس تعقد مسألة حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا، التي يتناولها مشروع القرار A/64/L.62. وليس هناك أي اتفاق بشأنه فيما بين الأطراف المعنية. والمسألة قيد المناقشة في جنيف، ولذلك نعتقد أن الجمعية العامة ينبغي ألا تعتمد مشروع القرار هذا.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تحث المملكة المتحدة الوفود بشدة على التصويت معارضين لهذا الاقتراح. ونقوم بذلك لأسباب مبدئية. فاقتراح تأجيل البت في بند من البنود إلى أجل غير مسمى محاولة للحيلولة دون النظر في مشروع قرار لأسباب إجرائية. وتقديم هذا الاقتراح يستهدف حرمان أعضاء الأمم المتحدة من حقهم السيادي لعرض أمام الجمعية العامة أي شاغل يرون أنه يستحق اهتمامها وتحديد جدول أعمال الجمعية. ويتنافى هذا الأمر مع الممارسات الجدية في الجمعية العامة. واقتراحات عدم اتخاذ إجراء تتناقض مع إحدى الأفكار التي استند إليها إنشاء الأمم المتحدة، وهي، أن المسائل التي تثير قلق الدول الأعضاء ينبغي معالجتها ومناقشتها بصورة مفتوحة. وكل اقتراح يعرض على الجمعية العامة يستحق أن يتم النظر فيه على أساس موضوعي، ولذلك نحث بشدة الوفود على التصويت معارضة لهذا الاقتراح المتعلق بعدم اتخاذ إجراء بغض النظر عن آرائها ونيتها للتصويت بشأن جوهر مشروع القرار.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن اقتراح عدم اتخاذ إجراء الذي قدم للتو يسعى إلى منع الجمعية العامة من النظر في اقتراح قدم إلينا لأسباب تتعلق بالجوهر. وتعارض فرنسا هذا الاقتراح من حيث المبدأ. والواقع أن الجمعية العامة ينبغي أن يكون بمقدورها مناقشة أي موضوع، مهما قد تكون الصعوبات من حيث الجوهر.

وتقديم هذا الاقتراح يعني السعي إلى حرمان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من حقها السيادي في أن تعرض على الجمعية العامة أي شاغل ترى أنه يستحق نظر هذا الجهاز. ومن الواضح أنه يتنافى مع الممارسات الجيدة للجمعية العامة. ولذلك السبب، سيصوت وفد بلدي معارضا لاقتراح عدم اتخاذ إجراء ويدعو الوفود الأخرى إلى الحذو نفس الحذو، بغض النظر عن نيتها فيما يتعلق بالتصويت على مشروع القرار ذاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أطرح الآن للتصويت الاقتراح الذي قدمه ممثل الاتحاد الروسي بعدم اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/64/L.62.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أرمينيا، بيلاروس، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إريتريا، إثيوبيا، الهند، جمهورية إيران الإسلامية، كازاخستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة، الاتحاد الروسي، صربيا، جزر سليمان، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، توغو، أوغندا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، تركيا، توفالو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أنغولا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، كمبوديا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، هايتي، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملديف، مالي، موريشيوس، المغرب، نيبال، النيجر، باكستان، بنما، الفلبين، قطر، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سورينام، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، الإمارات العربية المتحدة.

رفض الاقتراح بأغلبية ٦٧ صوتا مقابل ٣٢ مع امتناع ٥٤ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد غابون الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا]

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيينانن (فنلندا).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) بما أن الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء لم يعتمد، ستشرع الجمعية في البت في مشروع القرار A/64/L.62.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، توفالو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أرمينيا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، ناورو، نيكاراغوا، بابوا غينيا الجديدة، الاتحاد الروسي، صربيا، جزر سليمان، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زمبابوي

الممتنعون:

الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إسرائيل، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سورينام، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، زامبيا

اعتمد مشروع القرار *A/64/L.62* بأغلبية ٥٠ صوتا مقابل ١٧ صوتا مع امتناع ٨٦ عضوا عن التصويت (القرار ٦٤/٢٩٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية) وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت على القرار الذي اتخذ للتو، أود أن أذكّر الأعضاء بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة بيريشفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): تود سويسرا أن تعلل امتناعها عن التصويت على القرار ٢٩٦/٦٤، الذي عرضته جورجيا والمعنون ''حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا''.

وتؤكد سويسرا تأييدها للمناقشات التي عقدت في جنيف في أعقاب الصراع في عام ٢٠٠٨ وتوافق على أن توفر على أراضيها أفضل الظروف الممكنة لمعالجة المسألة التي أثارتها جورجيا، على وجه الخصوص. وتذكر سويسرا بواجب إيلاء اهتمام خاص بحالة المشردين داخليا واللاجئين في حالات ما بعد الصراع، وبحقهم في العودة إلى مواطنهم الأصلية، بوصف ذلك جانبا ثابتا لسياستها.

السيد شيكوليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أكرر مرة أخرى تأكيد دعم بلدي القوي لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. لقد صوتت ليتوانيا مؤيدة القرار ٢٩٦/٦٤ لأننا نلاحظ مع القلق أنه لم يحدث أي تطور كبير فيما يتعلق بقدرة اللاجئين والمشردين داخليا على ممارسة حقهم في العودة منذ اعتماد القرار المماثل في العام الماضي (القرار ٣٠٧/٦٣). ولا يزال هناك مئات الآلاف من المشردين في المنطقة.

وترى ليتوانيا هذا القرار بوصفه وسيلة هامة لحل محنة السكان المتضررين، خاصة وأنه يدعو جميع المشاركين في مناقشات جنيف إلى تكثيف جهودهم الرامية إلى إقامة سلام دائم وتهيئة الظروف الأمنية المواتية لعودة جميع المشردين داخليا واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية عودة طوعية وآمنة وبكرامة وبدون عوائق.

كما نثني على حكومة جورجيا لاعتماد خطة العمل من أجل التواصل (انظر A/64/875، المرفق). وسيبين تنفيذها مزيدا من التزام جورجيا بهذه المسألة.

كما ترحب ليتوانيا بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٣٠٧/٦٣ (A/64/819)، وتدعم استنتاجاته التي، من بين أمور أخرى، تكرر تأكيد استعداد الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ الخطوات والتدابير المتفق عليها على الرغم من استمرار عدم إمكانية الوصول ما زال يبعث على قلق كبير.

ونؤيد أيضا الأمين العام تأييدا تاما في حثه كل المشاركين في مناقشات جنيف.

> ''على المشاركة بصورة بناءة تحدوهم النية الصادقة لتحسين أوضاع السكان المحليين'' (A.64/819، الفقرة ٣٦).

السيدة إنتلمان (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): صوتت إستونيا مؤيدة القرار ٢٩٦/٦٤. ينبع قرارنا من التزام قوي وطويل الأمد بالمبادئ الإنسانية الأساسية.

يعالج القرار محنة الأشخاص المشردين داخليا في جورجيا. بعد الصراع الذي دار في عام ١٩٩٢، ظلت ظروفهم مصدر قلق لسنوات كثيرة. وأدى الصراع المسلح في آب/أغسطس عام ٢٠٠٨ إلى مزيد من التشريد. وللأسف، لم تحدث، خلال العام الماضي، أي تطورات إيجابية رئيسية. تتطلب الحالة جهودا مستمرة من جميع الأطراف ودعما واهتماما دوليين، بما في ذلك من الأمم المتحدة. ونؤكد من جديد أهمية محادثات جنيف، التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي.

في عام ٢٠٠٦، قررت الدول الأعضاء أن تدرج في جدول أعمال الجمعية العامة البند المعنون ''الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا

وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي'' الذي تمكنا في إطاره من مناقشة قضايا مهمة كثيرة. وما زال معظم هذه القضايا بدون حل.

وفي حين أن القرار الذي اتخذ اليوم إنساني في طبيعته، لا يمكننا أن ننكر حقيقة أن هناك قضايا سياسية عديدة طويلة العهد وعميقة بدون حل قد تسببت ولا تزال تتسبب في النزوح الداخلي في جورجيا.

ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليؤكد من جديد دعمه الثابت لأمن واستقرار جورجيا، استنادا إلى الاحترام الكامل لمبادئ الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة كي أعلل موقفنا بإيجاز. أود بداية أن أشدد على أننا، بغض النظر عن موقفنا بشأن القضية المطروحة اليوم، نرى أن من حق أي وفد أن يوجه انتباه الجمعية العامة إلى قضية ما، إذا رأي ضرورة، لتقديم، مشروع قرار.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد التزام تركيا الثابت تجاه سيادة واستقلال جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدود معترف بها دوليا. وما فتئنا نشعر بالقلق لأن الصراعات في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا لا تزال بدون حل وأن لهذه الحالة آثارا اقتصادية واجتماعية وإنسانية.

في ظل الظروف السائدة، توفر محادثات جنيف أيضا محفلا قيما لتناول مسألة العودة الطوعية والآمنة والكريمة ودون إعاقة للأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. ويحدونا الأمل أن تجرى مناقشات جنيف بما يفضي إلى كامل إمكاناتها بغية التوصل إلى نتائج إيجابية وملموسة. وتحقيقا لذلك، ندعو جميع الأطراف إلى الاشتراك بجدية مع الآخرين بطريقة تعاونية وتفعالية. كما ندعو كل الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تزيد من تفاقم حالة الأشخاص المشردين وندعوها إلى اتخاذ إجراءات لبناء الثقة.

وتؤيد تركيا كل الجهود الرامية إلى حل هذه الصراعات سلميا وتدعو جميع الأطراف إلى العمل صوب سلام شامل ومستدام من شأنه أن يتيح أيضا عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وتركيا، بصفتها بلدا من بلدان المنطقة وجارا لجورجيا، مستعدة للإسهام في كل الجهود تحقيقا لهذه الغاية وستواصل الاشتراك مع نظرائها الإقليميين والتعاون على نحو وثيق مع أصدقائها وحلفائها. ونحن على اقتناع تام بأن اتخاذ خطوات في ذلك الاتجاه سيعزز الاستقرار والازدهار في منطقة القوقاز بأسرها.

السيد بالوس (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): قررت الجمهورية التشيكية التصويت تأييدا للقرار ٢٩٦/٦٤. نحن مقتنعون بأن حالة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في جورجيا، التي لم تتغير منذ عرضت هذه الحالة لأول مرة على هذه الجمعية العامة، تتطلب اهتمام المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة.

إن الجمهورية التشيكية ملتزمة التزاما قويا بمبادئ القانون الإنساني الدولي. ونحن ندرك جيدا أهمية محادثات جنيف ونأمل بإخلاص أن تكلل بالنجاح. ونؤكد من جديد، في سياق هذه الأزمة الإنسانية، التي يلزم حسمها، دعمنا القوي لأمن واستقرار جورجيا، مع الاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة لممثل جورجيا.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد اتخذنا معا للتو قرارا يعزز آمال مئات الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الذين اضطرهم العنف والخوف

إلى الفرار من منازلهم ومجتمعاتهم. أود، وفي خاطري هؤلاء الرجال والنساء والأطفال الشجعان، من مواطني جورجيا من أصول عرقية كثيرة، أن أعرب عن خالص امتناني للجمعية العامة.

يمثل تصويت اليوم العام الثالث على التوالي الذي تستند فيه الجمعية العامة إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي للدفاع عن حق كل شخص مشرد داخليا ولاجئ جورجي في العودة إلى داره أو دارها. ومع كل عام يمر، تتسع دائرة التفهم والتأييد. إن مسؤوليتنا هي المساعدة في تحويل الحلم الحزين لبني وطني – بالعودة إلى منازلهم في منطقة أبخازيا في بلدي ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية فيه – إلى واقع.

أعلم أن تأييد الأعضاء لهذا القرار لم يأت بسهولة – وهي حقيقة ليس لها علاقة كبيرة بالمضمون ذاته. وهذا يجعل تصويتهم بالموافقة أكثر أهمية. للأسف، واجه الوضوح الأخلاقي الذي يحدونا جميعا بشأن هذه القضية مرة أخرى محاولات دؤوبة لتسييس هذه الجهود. ومع ذلك سادت الحقيقة والكرامة.

ورغم كل المحاولات غير النزيهة الرامية إلى إقناع الوفود بمعارضة القرار، فإنه قد اتخذ بفارق أكبر من السنوات السابقة. لكن يمكن للوفود أن تطمئن إلى أن بلدي غير متزعج إطلاقا من السياسة التي سبقت التصويت. على العكس، لا نزال مصممين أكثر من أي وقت مضى على تحقيق الكرامة والراحة لبني وطننا الذين عانوا طويلا. وسنشترك مع كل الأطراف، بمن في ذلك الذين قادوا معارضة هذا القرار، لتحقيق أهدافه.

اليوم، تمسكت الجمعية العامة بمبادئ هذه المؤسسة وقواعد المجتمع الدولي. أتمنى لو كان هذا كافيا. ولا يسعني إلا أن آمل أن يكون، بعد عام من الآن عندما نجتمع مرة أخرى لمناقشة هذه القضية، قد تحقق تقدم فعلي في الميدان.

وأخيرا، نود أن نعرب مرة أخرى، باسم أولئك الذين عانوا العنف والتمييز بسبب انتمائهم العرقي، عن صادق امتناننا لكل دولة عضو صوتت تأييدا لهذا القرار. كما أود أن أعرب عن امتناني لتلك الوفود التي غيرت مواقفها من موقف معارض في العام الماضي إلى ممتنع اليوم. فقد ساهمت هي أيضا في الدينامية الإيجابية المحيطة بهذا القرار. ولن ينساها شعب بلدي مطلقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في ضوء البيانات التي تم الإدلاء بها فيما يتعلق بنتيجة التصويت، أود فقط أن أشدد على أن النتائج تؤكد مرة أخرى أن مجموعة معينة من البلدان لا تزال تتبع نهجا مسيّسا ومعايير مزدوجة تجاه الموضوع، مما يضر بالتدابير العملية المتخذة لحل المشكلة الإنسانية الحالية في المنطقة.

إن تلك البلدان هي نفسها التي تمارس بعناد حرمان سكان أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من فرصة إطلاع المجتمع الدولي على حقيقة الحالة، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة حماية اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. إن الذين صوتوا مؤيدين القرار ٢٩٦/٦٤ سيتحملون المسؤولية الكاملة عن عواقب اعتماده، بما في ذلك ما يتعلق بعملية جنيف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.